تعليم وتعلم اللغة العربية (قضايا وإشكالات)

ذة. سميرة الطلحاوي
باحثة في سلك الدكتوراه
اللسانيات الاجتماعية المقارنة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة
المغرب

ملخص البحث:

سيكون هذا البحث بمثابة وصف دقيق للوضعية الراهنة للغة العربية باعتبارها لغة التدريس الوطنية بالمغرب إقرارا من الدستور. فسيكون بذلك وصفا لما هو ممارس في المنظومة التربوية من الجانب اللغوي، وسيحاول إيجاد الخيط الرابط بين التدريس باللغة العربية من جهة وبين تأثير اللغات الأجنبية التي احتلت مكان الرسمية على السير العادي والسليم لتعليم هذه اللغة لأبنائها ،وذلك بعد وصف للمشهد اللغوي من حيث التعدد والازدواج اللغويين، وعلاقة ذلك بما هو مرسوم في القرارات اللغوية سواء التي جاءت في الدستور، أو التي جاءت في ظل إصلاح منظومة التربية والتكوين بالمغرب، لنذكر أخيرا تأثير هذه الفوضى- التي يعرفها المغرب خاصة والبلاد العربية عامة على مستوى التخطيط اللغوي- على تطوير طرق تدريس هذه اللغة لتتماشى مع مستجدات العصر، وحط الرحال بالمشاكل التي تعتري البرامج المتبعة في تدريس اللغة العربية.

تقديم:

لما كانت اللغة وسيلة هامة لتحقيق التواصل والتفاهم بين الأفراد، ارتبطت لا محالة بالمجتمع ارتباطا وثيقا، لكونها تجمع بين أفراد الجماعة اللغوية وتوحد بينهم، ووجود المجتمع مرهون بوجود اللغة، التي دونها تعجز الأمم عن قضاء حاجيات الحياة اليومية، المتمثلة في التعليم والتثقيف والعمل في مختلف المجالات، والتواصل حتى مع جماعات لغوية أخرى، مما يستلزم أساسا وجود قواعد تنظم الاستعمال اللغوي للأفراد، سواء داخل الجماعة اللغوية الواحدة أو أثناء الاحتكاك مع جماعات لغوية مختلفة. وهي قرارات ترجع للحكومات، التي من واجبها ضبط المستوى القانوني التأسيسي لتخطيط وتهيئة النظام اللغوي في المجتمع، إذ يعكس التخطيط اللغوي للدولة مستوى تطور اللغة أو تراجعها، فيكون بذلك الخط الحاسم الذي قد يصل باللغة إلى أوج الازدهار أو العكس.

ولعل المجال الحيوي الأكثر تمريرا للغة هو مجال التعليم، فإشكالية اختيار لغة معينة لتكون الرسمية في التدريس مسألة خطيرة للغاية، لأنها تتعدى إشكالية التواصل إلى مسالة الهوية الفردية والوطنية التي تتشكل لدى الطفل.

إذا فالتنشئة الاجتماعية للطفل تتأتى باللغة، لأن التنشئة اللغوية السليمة تؤدي لا محالة إلى أمن لغوي يصل بنا إلى تنشئة اجتماعية سليمة نربي فيها الطفل على الحفاظ على هويته اللغوية، وتشبثه بقيمه الثقافية، والتنشئة اللغوية تتطلب بيئة اجتماعية تمهد لتعلم اللغة الأم في البيت أولا ثم في المجالات الحيوية التي تؤثر إما بالسلب أو بالإيجاب على المشهد اللغوي لأية جماعة لغوية كيف ما كانت (الإعلام، التعليم، الاقتصاد، الإدارة)

إن تعلم اللغة الأم من جهة وتعلم لغة ثانية من المواضيع الكبرى التي اهتمت بها اللسانيات التطبيقية، وذلك لكونها إشكالا لسانيا تعليميا. فاهتمت بهذا التجاه مدارس لسانية كثيرة من بينها التوليدية والبنيوية...

فما طبيعة العلاقة بين اللغة العربية واللغات الأجنبية واللهجات المحلية في البلدان العربية؟ ما المعايير المعتمدة في انتقاء لغة التدريس في الوطن العربي؟ هل هناك ما يمنع اللغة العربية من تدريس مختلف المواد العلمية منها والأدبية؟ هل يؤثر سوء التخطيط اللغوي في البلدان العربية إلى فشل تطوير طرق تدريس اللغة العربية؟ وهل اتهام العربية بعجزها على مواكبة العصر مشكلتها هي أم مشكلة جهات تعرقل تطويرها؟

تعد العربية كما باقي اللغات هي لغة أم لجماعة لغوية معينة، وهي بمثابة لغة أجنبية بالنسبة لجماعات لغوية ثانية، مما يجعل الناظر إلى هذه المسألة يعتقد أن الأمر أقل تعقيدا مما هو رائج، لكن إذا ما تأملنا الوضع سنجد أن قيمة اللغة العربية هي التي تجعل منها موضوع حديث ومحطة جدال لدى العديد من المهتمين بها والغيورين عنها من جهة، ومن يدعون إلى تجنبها واستبدال متنوعات أخرى بها واحتلال هذه المتنوعة لمكانة اللغة الرسمية دونما اكتساب حق في ذلك من جهة أخرى.

إذا فالرؤيا المنطقية هي أن تكون العربية لغة أم لأهليها، وهي اللغة الرسمية كما تنص على ذلك العديد من الدساتير العربية وبالتالي فالمجال الحيوي الأكبر الذي تجدر بنا الاهتمام به كلغويين ولسانيين هو مجال تعليمها، فتعليمها من الجانب العلمي المتمثل في صوتها ، وصرفها وتركيبها ومعجمها... وترسيخها من الجانب الثقافي والحضاري المرتبط بالهوية اللغة اللغوية، رهين بنجاعة طرق تدريسها فكيف لنا أن نرسخ هذه الهوية بطريقة تعليم خاطئة لذلك فسياسة التعليم وطرق تدريس العربية من الاهتمامات الاولى التي علينا حط الرحال بها،غير أن هناك من الظواهر التي تعرقل ذلك.

إذا مسألة تعليم اللغة العربية إشكالية في شقين اثنين، إشكالية لغة التعليم في البلدان العربية ومدى احترام تراتبية اللغة الرسمية مع اللغات الأجنبية التي تقتحم التعليم، أما الإشكالية الثانية فهي التي تجعلنا في وضع حيرة أمام ما يشهده التخطيط اللغوي من سوء تدبير ينتج عنه إهمال اللغة العربية في كثير من الأحيان من جهة، وارتباط الأمر بتطور مناهج وطرق تدريس هذه اللغة.

المحور الأول: اللغة العربية واللغات الأجنبية واللهجات المحلية، أية علاقة؟

يقول **الفاسي الفهري**: "أزمة اللغة العربية فعلا قائمة. أزمة وضع في التعليم والإدارة والاقتصاد والإعلام، وأزمة مأسسة لغوية وحقوق مجهضة ودستور لا يطبق، سياسة معلنة وسياسة مبطنة واستلاب نخبة النفوذ الثقافي والجمعوي والاقتصادي والسياسي تجاه لغة وثقافة الأجنبي وتمثلاته..."[1]

ولما كان التعليم من المجالات التي انعكست عليها أزمة العربية، كان لابد لنا أن نتطرق أولا إلى وصف المشهد اللغوي بالعالم العربي، إذ أن تلك الظواهر ستنعكس في هذا المجال الحيوي، لنجد الفرنسية قد اكتسحته وصارت متربعة على عرش لغة التدريس وبات ذلك واضحا بعد إصدار القانون الإطار الذي سنعود اليه.

1. التعدد اللغوي:

غالبا ما يعتقد المرء أن الأحادية اللغوية هي الحالة الطبيعية، حيث لا يجبر الفرد على تعلم سوى لغة واحدة هي لغته الأم، أما التعدد (أو الثنائية)، فليست إلا استثناء، إذ تجتمع ظروف اجتماعية معقدة، تفرض على أفراد الجماعة تعلم واستعمال أكثر من لغة واحدة. ولهذا الاعتقاد ما يبرره على الأقل من الناحية المبدئية، فإذا كانت لغة واحدة تغني عن غيرها فما الداعي إلى زيادة لغات أخرى، خاصة إذا علمنا أن الإلمام بكل لغة إضافية يتطلب وقتا وجهدا كبيرين؟

إن موضوع التعدد اللغوي إذا في غاية الأهمية، وذلك لما يطرحه من قضايا قد تؤثر على الدرس اللساني خاصة على المستوى المعجمي (الاقتراض، التعريب، الترجمة...) وتداخل اللغات وتناوبها.

يمكن القول إن التعدد اللغوي ضرورة لغوية تفرض نفسها في العالم، حتى وإن كانت الدول ستستمد قواتها بتوحيد اللغة، فإن العولمة جعلت من ذلك أمرا مستحيلا، وبالتالي فجميع الدول عبر العالم تنص على تعليم لغات أجنبية في السلك الابتدائي، وذلك بتفاوتات في الأسلاك واللغات، فمصر مثلا التي لم تكن تدرس إلا بالعربية، قررت أن تدمج الإنجليزية منذ السنة الأولى ابتدائي، والمغرب أدمج الفرنسية في السنة الأخيرة من السلك الأساسي.

لكن هذه القرارات تحتاج إلى تخطيط لغوي متين ومنطقي، يجعل من اللغة الرسمية للبلاد واللغات الوطنية محور هذا التعدد، حيث تحقق هذه السياسة الاكتفاء اللغوي، وتجعل من اللغة الأجنبية قيمة مضافة، ولا ترهن مصير الأجيال، وللأسف هذا التخطيط الذي نتحدث عنه نجده فقط في الدول المتقدمة، التي تصون لغاتها، وتحافظ عليها، وتضحي بأي شيء في سبيل حفظها، أما دول العالم الثالث قد يتخلون عن هويتهم اللغوية في مقابل المصالح الاقتصادية، وخير مثال ما سنه المغرب تحت ما يسمى القانون الإطار2018، الذي من أهم مراميه البعيدة القضاء على اللغة العربية، وإن كانت هي اللغة الرسمية للبلاد في مقابل فرنسة التعليم بحجة أن اللغة العربية غير قادرة على تدريس العلوم، وهذه حجة تدل على شيئين، إما أن السياسة اللغوية متجهة نحو القضاء على هذا اللغة العظيمة، وإما أن الجهة التي تسن القرارات اللغوية لا علم لها بتركيب اللغة العربية المتين، وباتساع جانبها الدلالي، وميزتها الاشتقاقية، إذ أنها قادرة على التدريس بها في كل المجالات (الطب، الفيزياء، الرياضيات ...)، وقد أكد ثلة من الباحثين في العلوم الدقيقة، من فيزياء وطب ورياضيات وهندسة ومعمار... في ندوة علمية بعنوان "اللغة العربية وتدريس العلوم الواقع والرهانات" (15 ماي 2019)، أن بإمكان العلوم أن تدرس باللغة العربية، إذ أن لها قدرة على مسايرة العصر، قائمة ومحفوظة، لأنها لغة علم، وأنه لا يمكن لأمة أن تتقدم إلا ودرست وعلمت بلغتها

الأم ،كما أنه لا توجد دولة متقدمة في العالم إلا بلغتها، كما يؤكدون أن اللغة العربية لا تشكل مشكلة، بل إنها حل للمشكلة، كما دعوا إلى تعريب العلوم، والتدريس باللغة العربية، كما أن إصلاح الجامعة المغربية لن يتم إلا باللغة العربية، كما أشاروا إلى مكانة اللغة العربية بين اللغات العالمية، وهي الرابعة عالميا بعد الإنجليزية والصينية والإسبانية، في حين تحتل اللغة الفرنسية المرتبة السابعة، في حين أشاروا إلى أن اللغة الفرنسية في تراجع، إذ ليست بلغة علم، من هنا يتضح أن فرنسة التعليم بالمغرب هو مشكلة سياسة تابعة لدولة المستعمر لا مشكلة عدم قدرة اللغة العربية، وهذا يعد سوء تخطيط لسياسة لغوية في وضع حرج.

2. الازدواج اللغوي:

يعد الازدواج اللغوي ظاهرة لغوية يعرفها العالم ككل ،إذ ترتبط بجميع اللغات دون استثناء، ثم إن ما روج أنها ترتبط بدول العالم الثالث لا مكان له من الصحة، وإن انتشرت في المجتمعات العربية بكثرة فهذا لا يعني خلو باقي المجتمعات منها أبدا، يقول **هارود شيفمان (Schiffman, Halord) (1999)** مقررا هذه الحقيقة: "بالرغم من ورود الازدواجية في عدة سياقات غير غربية، فإنها مع ذلك ظاهرة لا تقتصر على بعض ثقافات العالم الثالث الغريبة exotic ، بل تشمل عددا من اللغات الموجودة في مناطق متنوعة من العالم، بما في ذلك أوربا الغربية"[2]، كما أكد **أندري مارتيني (André Martinet)**ذلك، حينما أقر أن الازدواجية توجد في كل المجتمعات، حتى تلكم التي نعتبرها مجتمعات أحادية اللغةunilingue فهناك دائما درجة من الازدواجية، لأنه ليس هناك تطابق بين الاستعمال اليومي والشكل الرسمي..."[3]

إذا فاستعمال الدارجة بجانب الفصحى هو أمر طبيعي يقول د. عبد العلي الودغيري:"ينبغي أن نؤكد في البداية أن استعمال الدارجة (أو العامية) بجانب الفصحى (وهو ما يسمى بالازدواجية)، ليس في حد ذاته أمرا جديدا على العربية، ولا على غيرها من اللغات الطبيعية. إنما هو الأصل، ومن حيث المبدأ ظاهرة عادية جدا، لا تخلو منها لغة إنسانية. وقد عرفتها اللغة العربية منذ عقد قديم، إذ كان لها دائما مستويان اعتياديان معروفان من الاستعمال: مستوى أدبي، وعلمي أكاديمي، ووظيفته أن يستخدم في التعليم، والإدارة، والثقافة العالمة، والمجالات العلمية، والأدبية والدينية، وكل ما هو موثق مكتوب، ويطلق عليه اسم العربية الفصحى، ومن خصائصها أنها مشتركة بين كل الناطقين بالعربية من عرب وعجم ومسلمين وغيرهم...وهناك مستوى آخر، تمثله لغة التعبير البسيط الدارج بين الناس في البيت والشارع والسوق ...وتقتصر وظيفته على تأمين التواصل العادي بين مختلف طبقات المجتمع، وفئاته من المتعلمين وغيرهم بين من يتقن الفصحى ومن لا يتقنها. وإذا كانت الفصحى لغة موحدة القواعد والاستعمال بين الأقطار العربية وكل الناطقين بها، فإن الدارجة من خصائصها أنها متباينة، ومختلفة الاستعمال من قطر إلى قطر آخر...وحتى في البلد الواحد تختلف الدارجة من منطقة لأخرى".[4]

إذا فالاختلاف اللهجي الذي نجده في العربية، لا يختلف عن الذي تعرفه سائر اللغات، ولابد أن نشير إلى أنه رغم أن الازدواج اللغوي ظاهرة عادية، من حيث الطبيعة إلا أنها تشكل وضعية لغوية تدعو للقلق، لأنها صارت تهدد مستقبل العربية.

إذا فالعلاقة بين اللغة العربية واللغات الأجنبية من جهة وبين العربية و اللهجة المحلية من جهة أخرى، هي علاقة طبيعية عادية فالعلاقة الأولى تمثل التعدد اللغوي كما أشرنا والثانية تمثل الازدواج اللغوي باعتبارهما ظاهرتان لغويتان اجتماعيتان لابد من تواجدهما في أي جماعة لغوية كيفما كانت.

فالمشكل اللغوي الذي يعاني منه المغرب إذا ليس في التعدد اللغوي نفسه، بل في كيفية تدبير هذا التعدد بحكمه ورزان توازن بين الحفاظ على الهوية اللغوية والافتتاح على لغات أجنبية أخرى، غير أننا نجد أن اللغة الفرنسية لم تفقد شيئا من مكانتها التي فرضت على المغاربة في مرحلة الاحتلال، بل ازدادت انتشارا على حساب اللغة الوطنية للمغرب ف سارت رمزا للرقي الاجتماعي، وصار الأفراد يتعدون عن اللغة العربية الفصحى شيئا فشيئا، وهذا سيشكل لا محاله خطرا واضحا على المستوى اللغوي.

أما الأمر المزعج في قضية اللغة العربية ولهجاتها (الازدواج اللغوي) لا تتعلق أبدا باستعمال الازدواجية، ذلك أنها ظاهرة عادية في جميع اللغات الإنسانية، بل المشكل في الهوة الكبيرة بين المتنوعتين والتي تزداد يوما بعد يوم بشكل يؤدي إلى فصل اللهجة (الدارجة المغربية) عن أصلها (اللغة العربية) وجعلها كلغة مستقلة، حينئذ سنلحظ التفريق الاجتماعي والثقافي والحضاري، فلا حل إلا بالعمل على سد هذه الهوة والتقريب بين اللغة العربية الفصحى ولهجاتها.

وعلى إثر ملاحظة الهوة الكبيرة بين ما يقره الدستور وما هو ممارس في المشهد اللغوي المغربي، نتساءل: إذا كان القرار اللغوي ينص على انفتاح المغاربة على أكثر اللغات تداولا في العالم فما نصيب الفرنسية من هذا من هذا التداول ونحن نلاحظ اليوم تراجعها الكبير؟ فاذا كنا مطالبين بالانفتاح على أكثر اللغات تداولا في العالم، فلن تكون حتما الفرنسية بل ستكون الأسبقية للإنجليزية والإسبانية والصينية...

المحور الثاني: الوضع اللغوي القانوني للغة العربية، ومشاكل تدريس العربية:

يدعو الدستور المغربي إلى إعطاء السيادة والأولوية للغة الوطنية والرسمية، مع التمكين من تعلم اللغات الأكثر نفعا دون التقيد باللغة الوحيدة الموروثة عن الاحتلال، وبالتالي فجميع الممارسات اللغوية في شتى المجالات الإدارية أو الإعلامية أو التعليمية...عليها أن تكون باللغة الوطنية لا بالأجنبية. يقول **الودغيري**: "هناك فرق بين فتح جميع الأبواب أمام الأفراد لاكتساب ما يشاءون من اللغات وتحفيزهم وتشجيعهم على ذلك، وأن تتحول الدولة بكل أجهزتها الإدارية إلى دولة متعددة اللغات، وتعامل اللغة الأجنبية معاملة اللغة المدللة التي تتمتع بامتيازات لا تحظى بها اللغة الوطنية، بل قد يحدث. [5]

في كثير من الحالات أن تتحول اللغة الوطنية إلى مجرد لغة مساعدة للغة الأجنبية".[6] فالمشكل اللغوي الذي يعاني منه المغرب إذا ليس في التعدد اللغوي نفسه، بل في كيفية تدبير هذا التعدد بحكمه ورزان توازن بين الحفاظ على الهوية اللغوية والافتتاح على لغات أجنبية أخرى، غير أننا نجد أن اللغة الفرنسية لم تفقد شيئا من مكانتها التي فرضت على المغاربة في مرحلة الاحتلال، بل ازدادت انتشارا على حساب اللغة الوطنية للمغرب ف سارت رمزا للرقي الاجتماعي، وصار الأفراد يبتعدون عن اللغة العربية الفصحى شيئا فشيئا، وهذا سيشكل لا محاله خطرا واضحا على المستوى اللغوي.

وعلى إثر ملاحظة الهوة الكبيرة بين ما يقره الدستور وما هو ممارس في المشهد اللغوي المغربي، نتساءل: إذا كان القرار اللغوي ينص على انفتاح المغاربة على أكثر اللغات تداولا في العالم فما نصيب الفرنسية من هذا من هذا التداول ونحن نلاحظ اليوم تراجعها الكبير؟ فاذا كنا مطالبين بالانفتاح على أكثر اللغات تداولا في العالم، فلن تكون حتما الفرنسية بل ستكون الأسبقية للإنجليزية والإسبانية والصينية...

1. **تراتبية اللغات في الدستور المغربي:**

يتميز المغرب بوجود تنوعات لغوية Variétés Linguistiques متعددة، وبرجوعنا إلى المادة 5 من الدستور المغربي 2011 سنجده ينص على:

- اعتماد اللغة العربية (لغة رسمية أولى).
- اعتماد اللغة الامازيغية (لغة رسيمة ثانية).
- ضرورة حماية اللهجات.
- تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم.[7]

الخلاصة إذن أن المغرب يحتضن لغة رسمية أولى وهي اللغة العربية الفصحى، ولغة رسميه ثانية وهي الأمازيغية ثم اللهجة الدارجة أو العامية (الحسانية...).

يمكن القول إن الوضع الرسمي الذي حظيت به الأمازيغية لا يشبه الوضع القانوني الذي منح للعربية، فنلاحظ نوعا من التراتبية بين اللغتين، فهو ينص على أن العربية تظل هي اللغة الرسمية للدولة، وأن الأمازيغية تشكل لغة رسمية باعتبارها إرثا مشتركا بين جميع المغاربة، لكن الدستور يدعو إلى إيجاد قانون منظم يؤطر ويحدد عملية وضع الطابع الرسمي للأمازيغية حيز التنفيذ؛ مثل طرق إدماجها في التعليم، والمجالات ذات الأولوية في الحياه العامة، وذلك من أجل السماح لها بأداء وظيفتها كلغة رسمية، أما بخصوص اللهجات فنجد الدستور لا يذكرها في أي بند من بنوده باستثناء اللهجة الحسانية التي منح لها بعض الخصوصيات باعتبارها جزء لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية. لكننا نعتبر الدارجة أيضا من اللهجات التي أشار إليها الدستور رغم عدم التخصيص لها.

ينص الدستور على ضرورة تعلم اللغات الأجنبية، ولا شك أن اللغات المقصودة هي الفرنسية، ثم الإسبانية، ثم الإنجليزية، ثم تليها لغات أخرى، وذكرنا اللغة الفرنسية في الرتبة الأولى ليس لما تحتله هذه اللغة من أولوية على المستوى العالمي، بل لأنها أكثر اللغات التي يتقنها المغربي وهي المقصودة سياسيا، وهذا راجع طبعا للسيطرة الفرانكفونية في المغرب بسبب العامل السياسي، الذي يتجلى في التبعية على جميع المستويات، أما الرتب العالمية للغات فإن اللغة العربية تحتل المرتبة الرابعة بعد الإنجليزية والصينية والإسبانية في حين تحتل الفرنسية الرتبة السابعة.

واللافت للنظر، أن هذه المادة من الدستور تجعل من اللغات الأجنبية مجرد قيمة مضافة، باعتبارها وسائل للتواصل، والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة، والانفتاح على مختلف الثقافات، وعلى حضارة العصر، غير أن الواقع اللغوي يشهد بحقيقه معاكسة لذلك تماما، إذ أننا نجد اللغة الفرنسية حاضرة مع العربية جنبا إلى جنب في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية والإعلامية...حتى أنه يستحيل الحصول على وثيقة إدارية مكتوبة باللغة العربية فقط، بل لابد لحضور الفرنسية بشكل مواز لحضور العربية الفصحى، ما يجعل هذه المادة الخامسة حبرا على ورق. فهي تشير إلى ما ينبغي أن يكون في الواقع اللغوي المغربي، لكنه للأسف غير مطابق لما هو كائن. ولولا هذه السطور في الدستور، لقلنا إن اللغة الفرنسية هي لغة رسمية ثالثة للمغرب. بل يمكننا القول إنها لغة رسمية دون إقرار مكتوب.

2. القرار اللغوي بالمغرب ومشاكل تدريس العربية:

إذا فلغة التدريس الرسمية بالمغرب هي اللغة العربية وأضاف دستور 2011 اللغة الأمازيغية وطالب بتعزيزها، لكن الأمر ليس بهذه السهولة إذ نجد سوء استقرار لغوي في منظومة التربية والتكوين، ويتجلى في سوء فهم فكرة التدريس بلغة موحدة على غرار ما نراه في مجتمعات أخرى (البرازيل، والصين، واسبانيا، وتركيا، واليونان...) من جهة، والحاجة إلى الإنفتاح على اللغات العالمية من جهة أخرى. فإذا كان الدستور ينص على اللغات الأجنبية كقيمة مضافة للإنفتاح على حضارات مختلفة فهل ماجاء به القانون الإطار يعد ممارسة لما في الدستور؟

أول ما نلاحظ في الصفحات الأولى من القانون الإطار هو مصطلح التناوب اللغوي، ومن خلال التعريف المصاغ: (... يستثمر في التعليم المتعدد اللغات)[8] نكون أمام إشكالين إن كان المقصود بهذا وضعية التعدد اللغوي بالمغرب أي وجود جماعة لغوية متعددة اللغة فالأمر هين وطبيعي لأنه ظاهرة لغوية اجتماعية عادية كما سبق وأشرنا، لكن الخطير في الأمر هل هناك تعليم متعدد اللغة بالشكل الذي نراه ممارس في المغرب؟ وإن كان كذلك فسنتناوله من الجانب الطبيعي حيث سنحاول إغفال ما هو سلبي ضد اللغة الرسمية، فإذا ما اعتبرنا التعليم متعدد اللغة كظاهرة دخلت إلى منظومتنا التربوية فيجب أن يبنى على تراتبية طبيعية لهذا المزج بين هذه اللغات، وهي أن تكون اللغة الرسمية أو بالأحرى اللغتان الرسميتان هما لغتا التدريس كما جاء كذلك في القانون نفسه في المادة 31 : (تمكين المتعلم من إتقان

اللغتين الرسميتين واللغات الأجنبية لاسيما في المواد العلمية والتقنية ...)[9]. فلا ريب في أن اللغتين الرسميتين هما العربية والأمازيغية وقد زاد التوضيح أكثر في المادة نفسها (اعتماد اللغة العربية لغة أساسية التدريس، وتطوير وضع اللغة الأمازيغية في المدرسة...)[10] والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هل القرار اللغوي سيطبق بناء على التراتبية التي جاءت في الدستور والتي تكررت واضحة في القانون الإطار والتي تخص رسمية اللغة العربية والأمازيغية أولا ثم نمر إلى ما يطور الكفاءات العلمية لدى المتعلمين وهو ما يتعلق باللغات الأجنبية ؟

إن كل ما ذكرناه وما لم نذكره يتضافر مجتمعا ليشكل عرقلة كبرى في باب تطوير أساليب تدريس اللغة العربية فإذا كانت اللسانيات النظرية واللسانيات التطبيقية تلعب دورا هاما في دراسة خصائص اللغات عامة والعربية خاصة فإن نشوب مشهد لغوي تعمه الهوة بين ما هو منصوص عليه وما هو ممارس له أن يقف حاجزا في اشتغال هؤلاء.

معلوم أن اللغة العربية من اللغات العالمية التي حظيت بامتياز تاريخي وحضاري وديني جعل منها رسمية لكافة الدول العربية، وبالتالي فموضوع تدريسها قد شكل أرضية خصبة للبحث وبالتالي فان كان العديد من الأجانب يقبلون على تعلمها، فهذا دليل على الوعي الكبير بأهميتها فالسؤال المطروح هنا كيف كانت ستكون قيمتها لولا الأسهم التي توجه إليها؟ باعتبارها حافظت على مكانتها رغم كل شيء.

إن ترتيب اللغة العربية العالمي يجعلنا نستبشر خيرا، لكن في الوقت ذاته يستدعي منا ألا نطمئن كثيرا، وبالتالي فهي تحتاج إلى مناهج عصرية ووسائل تكنولوجية تتيحها ثورة المعلومات وزمن العولمة.

رغم أن تعليم العربية قد عرف تطورا كبيرا إلا أننا نجد تراجعا في التمكن من هذه اللغة، فعمت مظاهر الارتباك واستصعاب الدروس حتى أننا نلاحظ تراجع المردودية المطلوبة وعدم الوصول إلى الكفايات اللغوية المستهدفة في كل سلك، كل هذه العراقيل وغيرها جاءت في ظل الظواهر السابقة الذكر (التعدد اللغوي والازدواج اللغوي)، مما يزيد من الأمر تعقيدا لذلك ارتأيت دراسة تلك الظواهر لما لها من تأثير يعود بالسلب على تعليم اللغة العربية وحينما أقول بالسلب فأنا أعني بالضرورة الاستخدام السيء لهذه الظواهر– كما سبقت الاشارة بتفصيل–إذا ما قارنا بين البرامج التي ينهجها الغرب في تدريس اللغات، مع نظيرتها في المغرب نجد أن الأولى تجعل من تلك اللغات موصوفة بدقة، وتجعل القواعد اللغوية تدرس بشكل يتلائم مع كل سلك على حدة مع مراعاة مستويات المتعلمين، في حين يتجلى المشكل الأساس في تدريس العربية في المغرب في غياب الاهتمام بالمادة اللغوية، ورصد العلاقات بين مكوناتها من صوت وصرف وتركيب ومعجم ودلالة.

إن للمناهج والطرق المختارة في تدريس اللغة العربية دور لا يستهان به في الوصول إلى الأهداف المرجوة غير أن الأهم من ذلك كله في نظري هو ديداكتيك اللغة الذي يلتقي مع اللسانيات التطبيقية في مرحلة النقل الديداكتيكي التي يتم الاشتغال فيها على المادة اللغوية في مستوياتها الصوتية، والصرفية، والتركيبية ، والمعجمية، والدلالية، وتعد هذه هي النقطة الدقيقة التي وجب الاشتغال عليها لأنه في غياب الاستعداد الجيد والملائم للمادة المدرسة لا يمكن التقدم في التدريس مهما تطورت البرامج والمقررات.

باعتبار الصوت أول ما ينطق —حسب اتجاه لساني–فإن الجانب الصوتي ويليه الصرفي من أهم المستويات التي يجب التركيز عليها، والتي نراها قد أهملت في جل المناهج المقررة رغم بعض المجهودات المبذولة التي تتمثل في بعض الأنشطة القرائية، إلا أنه جانب لم يكتس القيمة التي يستحقها، فتدريس نطق الأصوات العربية في غاية الأهمية وله أهمية كبرى في برامج تعليم اللغة العربية، لأن المكون الصوتي إذا ما درس بالطريقة الصحيحة سيعمل لا محالة على ترسيخ الملكة اللغوية لدى المتعلم وتعزيزها، ويؤدي إهماله إلى عرقلة الوصول إلى الكفايات المرجوة في مكونات أساسية كالقراءة والتعبير الشفهي، ولا شك في أن اللغة تظهر حينما تسمع.

أما من الناحية الصرفية فالنقل الديداكتيكي للمعارف الصرفية قد عرف إشكالات كبرى جعلنا نتساءل هل هناك حقا نقل ديداكتيكي للصرف العربي،إذ نجد أن الكتب الصرفية القديمة بصعوبتها قد حولت الى دروس بالصعوبة نفسها مما ينشب خلط واضح واضراب خاصة في أبواب الصيغ كالمصادر والجموع...

وحينما نتحدث عن النقل الديدكتيكي للنحو العربي فنحن نحط الرحال بأصل المشكلة التي تعاني منها اللغة العربية أثناء تدريسها لأن مكون الدروس اللغوية من المكونات التي تعاني كثيرا وتتهم بصعوبتها لدى المتعلم فإذا ما اعتبرنا أن المتعلم الآن صار يبني تعلماته بنفسه فكيف سيصبح أمر النقل الديداكتيكي للنحو العربي؟ والملاحظ في الكتب المدرسية أن أغلب الدروس تنقل ديداكتيكيا بتعقيداتها التي تصعب على المتعلم من جهة، وعلى مواكبة الأهداف المنشودة من كل سلك إذ أنها دروس لا تتلائم مع مستوى المتعلم مما يخلق فجوة كبرى بين ما هو كائن وما هو مرتقب في المنهاج، لذلك وجب أخذ هذا بعين الاعتبار.

أما ما يتعلق بمكون المعجم فإننا نلاحظ إهمالا كبيرا له إذ نجد هذا المكون بغزارته وبمكانته التي تنتهي إليها جميع مستويات اللسانيات السابقة الذكر يختصر في عنوان (شرح المفردات) والتي قد تكون في غالب الأحيان إما بعيدة كل البعد عن مستوى المتعلم فيشرحها المدرس فتقدم له كتلقين فقط وإما تكون سهلة دون عناء التفكير، فأين بناء المعرفة في هذا؟

خاتمة:

إذا قد حاولت من خلال ما سبق أن أصف أولا المشهد اللغوي في المغرب خاصة وبالعالم العربي عامة، والذي تعتريه ظواهر لغوية طبيعية لكنها تسير في نهج خاطئ نتج عن سوء التخطيط اللغوي، ومن خلال هذا الوصف انتهيت الى وجود علاقة وثيقة بين هذه الفوضى العارمة التي تعم السياسة اللغوية بالمغرب ومشكلات تدريس اللغة العربية فاذا كانت العربية كلغة لها قدسية دينية أولا وقانونية ثانيا فإنها لا شك ستعاني من عراقيل عدة في طرق تدريسها الناتج عن القرارات اللغوية الفاشلة لتزيد هذه الظواهر من صعوبة وتعقيد الأمر مما يسبب عرقلة في تطوير وسائل ومناهج طرق التدريس.

فخلاصة الأمر إن اللغة العربية رغم رسميتها هي واللغة الأمازيغية لا تتربع على عرش الهوية اللغوية بالمغرب والأمر سلم للفرنكفونية لاعتبارات واضحة لا مجال للغوص فيها (مخلفات الاستعمار، التبعية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية...)

ثم إن علاقة اللغة العربية باللهجة من جهة وعلاقة اللغة العربية باللغات الأجنبية من جهة أخرى، علاقة متوترة الأولى بسبب الدعاة إلى العامية دونما منطق لغوي ولا عقلي، والثانية بسبب التعدد اللغوي في المغرب الذي لا يعد قيمة مضافة كما ينص بذلك الدستور، بل إنه تعدد يترأس الساحة اللغوية على حساب الهوية اللغوية التي تفرض صيانة اللغة العربية باعتبارها من جهة لغة دين، ومن جهة أخرى إرثا ثقافيا.

إن اتجاهنا نحو تطوير طرق تدريس العربية رهين بحل السؤال اللغوي العريض الذي يعاني من ضبابية كبرى كما أشرنا، فحينما يمنح القرار اللغوي للغة العربية حقها مكتوبا ومطبقا في السياسة اللغوية، وتصبح العلاقة بين العربية واللغات الأجنبية علاقة انفتاح وتحضر وبين العربية والعامية علاقة إرث ثقافي يجب المحافظة عليه سيفسح المجال نحو الدراسات التطبيقية التي ستجعل من اللغة العربية في قمة عطاءها، والعكس صحيح.

إن الحل الذي سيجعل العلاقة بين العربية الفصحى والعامية علاقة عادية لا مشكل فيها هو أولا تعميم التعليم باللغة العربية الفصحى ونثر الدارجة من الكتب المدرسية، ومنع الحديث بها بين المدرس والتلميذ داخل المحيط المدرسي والجامعي، والاكتفاء بالدارجة في مجالات الحياة اليومية الأخرى، ثانيا أن يصبح الإعلام من الأسلحة القوية التي نواجه بها هذه المشاكل اللغوية، عن طريق عمله على نشر العربية الفصحى بكل وسائله المكتوبة والرقمية والمرئية والمسموعة.

والحل الذي له أن يجعل التعدد اللغوي قيمة مضافة، ووسيلة مساعدة للانفتاح عن الحضارات الأخرى هي تعميم التعليم باللغة العربية وتلقين كل المواد والعلوم بها، وتجنب تعليم اللغات الأجنبية في المرحلة التعليمية الأولى، لأن اللغة العربية هي الأسبق وعليه فيجب أن تكون ثانوية لا أساسية.

آخر ما يمكن قوله هل للمغرب استعداد للبدء في الإصلاح اللغوي أولا والإصلاح اللغوي للمنظومة التربوية ثانيا؟ هل نحن جماعة لغوية قادرة على نثر التبعية اللغوية للجماعات اللغوية الأخرى من جهة، وإعادة الاعتبار للغة العربية الفصحى أمام العامية من جهة أخرى؟ هل سنتخلص من الأقوال الخاطئة (كالقول بصعوبة الفصحى، وتخلفها، وعدم قدرتها على مواكبة العصر...)؟ هل سنستطيع التحرر مما سبق من أجل نهج طريق نحو تجديد طرق تدريس اللغة العربية؟ وهل سندرك كجماعة لغوية أن لا سبيل لنا للتطور غير لغتنا الأصل؟

الهوامش:

[1] - أزمة اللغة العربية في المغرب بين اختلالات التعددية وتعثرات "الترجمة"، عبد القادر الفاسي الفهري، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط:5، 2010، ص: 6.

[2] - مفاهيم وقضايا سوسيولسانية، د. محمد نافع العشيري، ص: 81. ترجمة عن: Schiffman Halord «Diglossia as linguistic,p1,1999.

[3] - المرجع نفسه، ص: 81. ترجمة عن: Martinet.Andret, Bilinguistique et diglossie, p9, 1982

[4] - لغة الأمة ولغة الأم عن واقع اللغة العربية في بيئتها الثقافية والاجتماعية، عبد العلي الودغيري، الكتب العلمية بيروت، 2014، ط: 1، ص: 197-198-199.

[5] - لغة الأمة ولغة الأم عن واقع اللغة العربية في بيئتها الثقافية والاجتماعية، عبد العلي الودغيري، الكتب العلمية بيروت، 2014، ط: 1، ص:143.

[6] - المرجع نفسه، ص: 143.

[7] - الدستور المغربي 2011، الباب الثاني: أحكام عامة، الفصل5.

[8] - القانون الإطار، رقم 51.17، المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الباب الأول، أحكام عامة، المادة 2.

[9] - القانون الإطار، رقم 51.17، المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الباب الأول، أحكام عامة، المادة 31.

[10] -المرجع نفسه، المادة نفسها.